مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: أثر بعض العوامل المحددة للأداء المالي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية مصحح
اسم الكاتب: ياسر راكع حماد الدليمي، نمير أمير الصائغ
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3767
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 01:31 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 41, No. 134
June 2022

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: ADulaimy, Yasir R.H. ,AL-Saigh Nameer A. J. (2022)."The Impact of Some Factors Determining the Financial Performance of Industrial Firms Listed in the Iraq Stock Exchange".***TANMIYAT AL-RAFIDAIN***, 41 (*133*),35 -58, https://doi.org/10.33899/tanra.2020.165650

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

Research Paper

The Impact of Some Factors Determining the Financial Performance of Industrial Firms Listed in the Iraq Stock Exchange

Yasir R.H. ADulaimy[1]; Nameer A. J. AL-Saigh[2]

[1&2] College of Administration and Economics University of Mosul

Corresponding author: Yasir R.H. ADulaimy, College of Administration and Economics University of Mosu

Yasraldlymy270@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.33899/ 10.33899/tanra.1970.174699

Article History: *Received*: 1/9/2021; *Revised*: 10/9/2021; *Accepted: 19*/9/2021; *Published*: 1/6/2022.

Abstract

This research focuses on measuring the effect of some factors, which includes the macroeconomic factors of the interest rate, inflation rate, gross domestic product, exchange rate, and microeconomic factors specific to firms from working capital, the tangibility of assets, financing mix, short-term financing and long-term financing to total financing. Assets growth, combined. The data was collected from the audited financial reports of 25 listed industrial companies from 2004 to 2020. The longitudinal data technology and the flexibility that these data provide in economic research were used instead of traditional cross-section data or time-series data and giving researchers the freedom to explore variables and explanatory relations, and the study concluded that the variable of asset growth showed its effect with two different signs, where the first model showed the profit growth rate with a positive sign, and in the second model, the market value appeared with a negative sign, while the variable of financing combination of short-term and long-term financing showed its moral effect in the market value model Some proposals were formulated, perhaps the most important of which are: taking care of the investment structure, specifically fixed assets in terms of better use to achieve more profits, and that the latter is not achieved at the beginning. Industrial companies should also take care of the optimal financing decision-making process, allowing companies to meet their obligations A present and future final.

Key words:
Financial performance, profit growth, market value.

مجلة

تنمية الرافدين

(TANRA): مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.

المجلد (٤١)، العدد (١٣٤))،
حزيران ٢٠٢٢

© جامعة الموصل |
كلية الإدارة والاقتصاد، الموصل، العراق.

تحتفظ (TANRA) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: الدليمي، ياسر راكع حماد، الصائغ، نمير أمير (٢٠٢٢)." أثر بعض العوامل المحددة للأداء المالي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية "**تنمية الرافدين**، ٤١ (١٣٤)، ٣٥-٥٨،
https://doi.org/10.33899/tanra.2020.165650

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

ورقة بحثية

أثر بعض العوامل المحددة للأداء المالي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

مصحح

ياسر راكع حماد الدليمي[١] ، نمير أمير الصائغ[٢]

[١&٢]**قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الادارة والاقتصاد–جامعة الموصل**

المؤلف المرأسل: ياسر راكع حماد الدليمي– العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل،

Yasraldlymy270@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2020.165650

تاريخ المقالة: *الاستلام*: ٢٠٢١/٩/١؛ *التعديل والتنقيح*: ٢٠٢١/٩/١٠؛ *القبول*: ٢٠٢١/٩/١٩؛ *النشر*: ٢٠٢٢/٦/١.

المستخلص

يركز هذا البحث على قياس أثر بعض العوامل, وتتمثل بالعوامل الاقتصادية الكلية من سعر الفائدة , معدل التضخم , الناتج المحلي الإجمالي , سعر الصرف, والعوامل الجزئية الخاصة بالشركات من رأس المال العامل , ملموسية الموجودات , تشكيلة التمويل , التمويل القصير الأجل والتمويل الطويل الأجل إلى التمويل الكلي, نمو الموجودات, مجتمعه معاً . وتم جمع البيانات من التقارير المالية المدققة لـ ٢٥ شركة صناعية مدرجة في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢٠ . وتم الاستعانة بتقنية البيانات الطولية وما توفره تلك البيانات من المرونة في البحث الاقتصادي بدلاً من بيانات المقطع العرضي التقليدية أو بيانات السلاسل الزمنية, وتمنح الباحثين حرية في استكشاف المتغيرات والعلاقات التفسيرية, وتوصلت الدراسة إنَّ المتغير نمو الموجودات ظهر تأثيره بإشارتين مختلفتين، إذ ظهر في الأنموذج الأول نسبة نمو الأرباح بإشارة موجبة وأما في الأنموذج الثاني القيمة السوقية فظهر بإشارة سالبة ، أما متغير تشكيلة التمويل من تمويل قصير الأجل وطويل الأجل ظهر أثرها المعنوي في أنموذج القيمة السوقية، وتم صياغة بعض المقترحات لعل من أهمها هو: العناية بالهيكل الاستثماري، وبالتحديد الموجودات الثابتة من حيث الاستخدام الأفضل لتحقيق المزيد من الأرباح، والأخيرة لا تتحقق في بداية الأمر وهذا ما اوضحه أنموذج القيمة السوقية لما تتكبده الشركات الصناعية من تكاليف كبيرة في بداية التأسيس والعمل ، وعلى الشركات الصناعية العناية أيضاً بعملية صناعة القرار التمويلي الأمثل بما يسمح للشركات مواجهة التزاماتها الحالية والمستقبلية النهائية.

الكلمات الرئيسة

الأداء المالي , نمو الأرباح , القيمة السوقية.

المقدمة

يعد الربح وتعظيمه هدفًا مهمًا لأي مشروع اقتصادي , وفي حالة نجاح المشروع عبر أرباحه سيحصل أصحاب المصلحة والمجتمع أيضًا على العوائد أيا كان نوعها, ومن ثم فإن صحة الأداء المالي في الشركات الصناعية وغيرها من الشركات هو أمر مهم للغاية من جانب المساهمين والمتعاملين والدولة أيضًا, ومن الضروري أيضًا لأي مشروع أن يدير أعماله في تنمية اقتصادية مستقرة ومستدامة, ولقياس الأداء المالي يتم استخدام العديد من المعايير مثل القيمة المحاسبية أو القيمة السوقية وغيرها, وبشكل عام يستخدم مؤشر الربحية والنشاط والملاءمة المالية والسيولة كمؤشرات للأداء المالي, وإذا كانت نسبة الربح لمشروع اقتصادي ما عالية، فهذا يعني أن المشروع لديه أداء مالي جيد والعكس صحيح ، وهناك العديد من المؤشرات التي تقيس كفاءة الأداء المالي للأعمال التجارية ولكن يمكن تقسيم المؤشرات الأكثر استخدامًا في الأدبيات إلى فئتين رئيسين من نسب القيم المحاسبية ونسب قيم السوق. وفقًا لذلك يجب قياس الأداء المالي على أساس كل من القيمة والمحاسبة وهي مقاييس الأداء المالي القائمة على المحاسبة التقليدية , وأما القيمة وهي مقاييس الأداء المالي الحديثة القائمة على القيمة, يعد تحديد وتقييم تأثير العوامل على الأداء المالي لأي مشروع اقتصادي موضوعًا مهمًا جذب انتباه رجال الأعمال التنفيذيين وكذلك الباحثين والمستفيدين والمتعاملين واخير الحكومة ، وعليه يهدف البحث إلى قياس أثر العوامل الاقتصادية الكلية والجزئية مجتمعة لتكون النتائج أكثر موثوقية باستخدام أنموذج البيانات الطولية. إذِّ تم تقديم بعض التوصيات لتحسين الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية, وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة أقسام , القسم الأول الشركات الصناعية والدراسات السابقة, أما القسم الثاني فكان عنوانه الأداء المالي والهيكل الصناعي , أما القسم الأخير فكان الجانب القياسي للبحث عبر أنموذجين نسبة نمو الارباح والقيمة السوقية.

مشكلة البحث

ليس من السهولة و الامكان الوقوف على طبيعة وحقيقة الارقام الموجودة والمعروضة ضمن التقارير والنشرات المالية الرسمية بسبب علاقات الارتباط ودرجة وحجم التأثير والتأثر مع بيئتها التي كثيراً ما تحدد بانها كل شيء عدا الشركة , اياً يكن الأمر فان مشكلة البحث تنحصر بالسؤال الرئيس الاتي :

ما هو حجم واتجاه تأثير المتغيرات الكلية الاقتصادية (macro) والمتغيرات الجزئية (micro) الخاصة بالشركة التي تؤدي إلى تحفيز او تراجع مؤشرات أداء القطاع الصناعي وشركاته المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

١- توضيح المفاهيم الخاصة لهكذا نوع من الشركات والكشف عن اهم القوى الخارجية التي تؤثر في أدائها.

٢- البحث في علاقة هذه الشركات مع الأسواق المالية والنظام المالي ككل.

٣- الكشف عن القطاع الصناعي العراقي واهم متغيرات السياسة الصناعية والتحديات التي تواجهها.

٤- تقديم أنموذج لقياس أثر المتغيرات (المفسرة) التوضيحية المشار اليها بمتغيرات الاقتصادي الكلي والمتغيرات الخاصة بشركات القطاع الصناعي في مؤشرات الأداء لهذه الشركات.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في

١- إنه يسلط الضوء على قطاع مهم من الممكن أن يكون ثنائي الأثر في الأسواق المالية والناتج المحلي الاجمالي كمنتجات مالية ومادية سعرية.

٢- اجابته عن سؤال مهم ومحوري في قدرة هذا القطاع بالمواصفات والخصائص التي يضمها على أن يصمد باتجاه التغيرات المستمرة في السياسات الكلية للاقتصاد, من جهة ومن جهة ثانية اتجاه ما يفرضه القطاع ككل كالمنافسة على سبيل المثال لا الحصر.

٣- مدة البحث تشمل العديد من التغيرات السياسية والامنية وحتى الاقتصادية التي تغير الكثير من مسار وحركة هذا القطاع وبقية القطاعات الاخرى , وتحكم درجة ترابطه مع بقية أجزاء النظام المالي كمصدر للتمويل أو القطاعات الأخرى كمصدر للاستثمار , مما رفع من حجم الترابطات الأمامية والخلفية للمشاريع الصناعية

فرضية البحث:

إن ما ورد في مشكلة البحث من الممكن أن يكون دليل عمل وصياغة الفرضية البحثية:

من الممكن ان تتفاعل المتغيرات الاقتصادية الكلية(التضخم واسعار الفائدة والناتج المحلي الاجمالي واسعار الصرف) والجزئية الخاصة بالشركات (رأس المال العامل ,ملموسية الموجودات ,تشكيلة التمويل ,التمويل القصير الأجل إلى التمويل الكلي , التمويل الطويل الأجل إلى التمويل الكلي ,نمو الموجودات) ,وأن يشكل تأثيرها المجموعي زخما لإحداهما الأخرى في مؤشرات الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

مجتمع البحث وعينته:

تم الاستعانة بالشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وعددها أكثر من (٢٥) شركة كعينة بحثية تعمم نتائجها على المجتمع البحثي ككل, ولأهمية هذا القطاع وما توفره السوق من تقارير مالية تستخدم في القياس عبر التحليل الاحصائي, وعبر الالتزام بمعايير سوق العراق للأوراق المالية من قبل الشركات استطعنا الحصول على ١١٦ مشاهدة دخلت ضمن الاختبار المعمول على نظام ستاتا الاحصائي للفترة من ٢٠٠٤ ولغاية ٢٠٢٠ للشركات الصناعية حصراً لما يتوافق مع أهداف البحث وكان عددها ٢٤ شركة، وتم استبعاد بعض الشركات لعدم توفر التقارير المالية الكافية لها.

القسم الاول : الشركات الصناعية والدراسات السابقة ذات العلاقة

١- الشركات الصناعية

١-١- مفهوم الشركات :

تعرف الشركة لغةً : هي الخلط . أما اصطلاحاً : فهي كل عقد بين طرفين أو أكثر وإيجاد مشروع اقتصادي القصد منه الربح واقتسام ما ينتج عنه من ربح أو خسارة. (Ibrahim et al.2004,480)

أما القانون العراقي فعرّف الشركة بأنها : عقد بين طرفين او أكثر وملزماً لهم , يسهم كل منهم بتقديم حصة من رأس المال أو العمل عبره ويقتسمون الارباح أو الخسائر كلاً بحسب قدر حصته أو ما تم الاتفاق عليه ضمن العقد المبرم , وايضاً من الممكن أن تنشا الشركة من شخص طبيعي واحد.(Iraqi Companies Law No. 21).

١-٢- أنواع الشركات: (Types of Firms)

بداية انشاء شركة أو مشروع اقتصادي يجب الجواب عن بعض الاسئلة التي من الممكن أن تساعد المالكين في اختيار نوع الشركة وتحديد الشكل القانوني لها.

أ- ما مقدار التحكم الذي تريده ؟ وما مقدار المسؤولية عن إدارة الأعمال وهل انت على استعداد للمشاركة ؟ ماذا عن تقاسم الأرباح؟.

ب- ما احتياجاتك التمويلية وكيف تخطط لتمويل شركتك ؟.

ج- هل من المحتمل أن تتعايش مع المالكين الآخرين على مدى فترة زمنية طويلة ؟.

د- هل من المهم بالنسبة لك أن يستمر العمل معك ؟.

عند الاجابة عن هذه التساؤلات من الممكن أن يحدد المالكون نوع الشركة وشكلها القانوني مثال على ذلك:

اولاً - الملكية الفردية: (Sole Proprietorship) يحق المالك الرقابة والتحكم في عمله, أي أنه يتخذ جميع القرارات المهمة، ويكون مسؤولاً بشكل عام عن جميع الأنشطة اليومية, وبمقابل تحمله لهذه المسؤولية، يحصل على كل الدخل الذي تجنيه الشركة, لذا يتم فرض ضريبة على الأرباح المكتسبة كدخل شخصي، لذلك لا يتعين عليه دفع أي ضرائب دخل خاصة على مستوى الولاية والفيدرالية. (Stephen J,2018,117).

ثانياً - الشراكة:(Partnership) هي عبارة عن اتحاد طوعي, لشخصين أو أكثر من المؤهلين قانونًا (الأفراد الذين يبلغون من العمر والقدرة العقلية السليمة) لتكوين شراكة ومواصلة العمل كمالكين مشاركين من أجل الربح. الشراكة مبنية على اتفاق، من بينها كيفية تقسيم دخل الشراكة وخسائرها بين الشركاء، وهذا النوع من تنظيم الأعمال شائع في أعمال الخدمات الصغيرة وتجارة التجزئة ,ويقدر ١٠% من الشركات الأمريكية هي عبارة عن شراكات. (Hamlen et al.,2016,613).

ثالثاً – الشراكة المحدودة:(Limited Partnerships) شراكات محدودة يسمح القانون لأصحاب الأعمال بتكوين شراكة محدودة لها نوعان من الشركاء: شريك عام واحد يدير الشركة ويكون مسؤولاً عن التزاماتها، وعدد من الشركاء المحدودين الذين لديهم مشاركة محدودة في الأعمال وخسائرهم محدودة لمقدار استثماراتهم. (Stephen J,2018, 118).

رابعاً – شركة مساهمة: (Corporation) وهي كيان قانوني متميز ومنفصل عن مالكيها، وتتمتع الشركات بمعظم الحقوق والمسؤوليات التي يمتلكها الأفراد يمكنهم إبرام العقود، والإقراض والاقتراض ورفع الدعاوى والمقاضاة وتوظيف الموظفين، وامتلاك الموجودات، ودفع الضرائب, ويشير البعض إليها على أنها شخصية اعتبارية (legalperson).(Will,2020).

خامساً – شركات ذات مسؤولية محدودة:(Limited-Liability Companies) هي شكلٌ قانونيٌ لمؤسسة توفر السمات الجذابة للأشكال الثلاثة الشائعة للتنظيم (الشركة والملكية الفردية والشراكة), يوفر أنموذج الشركة ذات المسؤولية المحدودة (ذ.م.م) (LLC). لأصحاب الأعمال مسؤولية محدودة (ميزة رئيسة للشركات) ولا يوجد ازدواج ضريبي. (Stephen J,2018, 124).

٣-١- الصناعة: (Industry)

الصناعة هي مصدر الوظائف، وكذلك هي الجزء الأكبر الذي تتحقق منه ثروة الأمة, عندما يُصدّر بلد ما أكثر مما يستورد، وهو شرط يُشار إليه بالفائض التجاري فإنه يتلقى عمومًا أموالًا أكثر مما ينفق، مما يؤدي إلى ثروة أكبر.(Michael,2019). ويمكن تعريف الصِّناعَةُ: هي كلُّ عِلم أَو فنّ مارسَه الإنسان حتى يمهر فيه ويصبح حرفة له.(Ibrahim et al.2004,525). وعرفتها Katelyn بأنها هي مجموعة من الشركات التي ترتبط ببعضها البعض بناءً على أنشطتها التجارية الأساسية, وفي الاقتصاد الحديث هناك العشرات من تصنيفات الصناعة, عادة ما يتم تجميع تصنيف الصناعة في فئات أكبر تسمى القطاعات (sectors). .(Katelyn,2021)

٤-١- القوى الخارجية المؤثرة على الشركات الصناعية

لا تعمل الشركات في فراغ. بل يتأثر قطاعها الصناعي بعدد من العوامل الخارجية. وتشمل هذه العوامل، الاقتصاد، والحكومة، واتجاهات المستهلكين، والتطورات التقنية، والضغط العام للعمل للحفاظ على بيئة خالية من الانبعاثات الضارة، وعوامل أخرى. تشكل هذه القوى ما يُعرف باسم البيئة الكلية (Macro Environment) .(Stephen J,2018, 28-30).

اولاً: البيئة السياسية (Political). تؤثر الحكومات في البيئة التي تعمل فيها الشركات بعدة طرائق، بما في ذلك الضرائب والتعريفات والاتفاقيات التجارية وأنظمة العمل واللوائح البيئية.

ثانياً: البيئة الاقتصادية (Economic). تُعنى الشركة عبرها ما إذا كان الاقتصاد ينمو أم لا ؟ وهو مصدر قلق كبير للأعمال, وتم إنشاء العديد من المؤشرات الاقتصادية لغرض محدد وهو قياس صحة

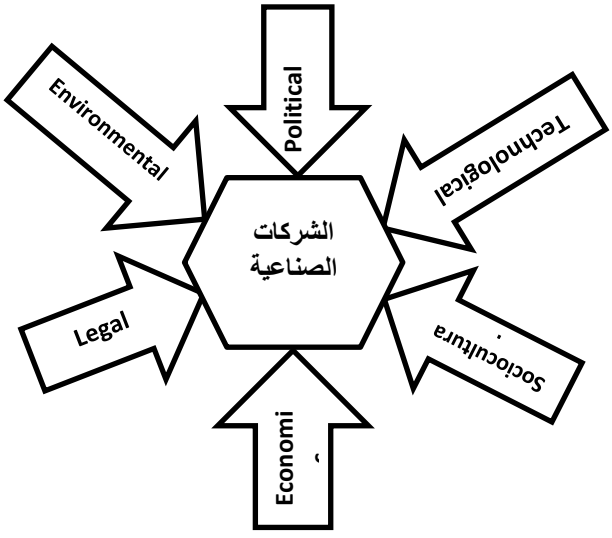
الاقتصاد, وتشمل التضخم ومعدلات التوظيف(Employment rate) أو (البطالة) أسعار الصرف وأسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي (GDP).

ثالثاً: البيئة الاجتماعية والثقافية (Sociocultural) وهي فئة تشير إلى المواقف المجتمعية والاتجاهات في التركيبة السكانية الوطنية، وحتى اتجاهات الموضة. ينطبق مصطلح التركيبة السكانية (Demographics) على أي سمة يمكن استخدامها لوصف الأشخاص، مثل العمر ومستوى الدخل والجنس والعرق, ومع تغير مواقف المجتمع أو تغير التركيبة السكانية، يمكن أن يتغير سوق السلع والخدمات بشكل واضح معها.

رابعاً: العوامل التقنية (التكنولوجية) (Technological). في العقود العديدة الماضية، ربما لم تؤثر أي قوة في الأعمال أكثر من ظهور الإنترنت (The Internet) والاجهزة الذكية (Smart Devices) ووصولها الفوري إلى المعلومات والتجارة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي وحتى القدرة على التحكم في الأجهزة المادية من المواقع البعيدة, وقد نشأت جميعها بسبب القوى التقنية (التكنولوجية).

خامساً: الموارد الطبيعية ومستويات التلوث وإعادة التدوير البيئي (Environmental). وهي مواقف المجتمع تجاه البيئة الطبيعية تُعد قوة اجتماعية وثقافية، للنظر في مستوى التلوث ومستوى الانبعاثات الصناعية المؤذية, أي الاستمرار بالعمل ضمن ظروف بيئية نظيفة والعناية بالطبيعة.

سادساً: العوامل القانونية (Legal).غالبًا ما تتطابق هذه القوى مع العوامل السياسية التي نوقشت بالفعل، لأن السياسيين (أي الحكومة) هم الذين يسنون القوانين. ومع ذلك، هناك عوامل قانونية أخرى يمكن أن تؤثر في الأعمال التجارية أيضاً، مثل القرارات التي تتخذها المحاكم والتي قد يكون لها آثار واسعة تتجاوز القضية التي يتم البت فيها.



الشكل (١): تأثير قوى البيئة الخارجية في الشركات الصناعية

الشكل من إعداد الباحثين، بالاعتماد على المصدر (Stephen J. Skripak,2018,"Fundamentals of Business", 3rd Ed,p28-30).

٥-١- الشركات الصناعية وعلاقتها مع الأسواق المالية

للشركات الصناعية علاقة طردية ومعنوية مع النظام المالي ومؤسسات هذا النظام وأدواته , نستعرض في هذا البحث عن علاقة الشركات الصناعية مع الأسواق المالية , إن عملية تمويل المشاريع الصناعية الاستثمارية والتنموية أدى بالدول للبحث عن أداة تمويلية فعالة، تضفي فاعلية أكبر على الموارد المتاحة، وتعمل على الربط بين المدخرين والمستثمرين مما يحقق توافقاً بين عرض الأموال والطلب عليها وكان لزاما عليها الاعتماد على تجربة الدول المتقدمة ونهضتها في هذا المجال، فاهتدت بذلك إلى الأداة الأكثر نجاعة وفعالية والتي تُسهم في توفير المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المختلفة, وهنا نجد أن أهم أداة تمويلية معتمدة من الدول الرأسمالية المتقدمة هي الأسواق المالية.(Fadel,2018)، والمشاركون الأربعة الرئيسون في الأسواق المالية هم:

(أ) الشركات: Firms

(ب) المستثمرون: Investors

(ج) الحكومة: Government

(د) الوسطاء الماليون: Financial intermediaries

ساعد سوق العراق للأوراق المالية على سبيل المثال لا الحصر, ساعد على تنشيط وتعزيز الثقة بالشركات الصناعية الخاصة, ويضم سوق العراق للأوراق المالية أكثر من (٢٥) شركة صناعية.(Law No. 74 of 2004 for the Iraq Stock Exchange), لذا فإن الشركات بشكل عام هي مجموعات أو منظمات ترغب في اقتراض الأموال وتطوير موجوداتها, لهذا يجمعون الكثير من رأس المال وعائدات الاكتتاب العام إذْ يتداول المستثمرون بمدخراتهم ويحاولون كسب المال من الاستثمارات, المستثمرون هم نوع ثانوي من المشاركين، يمكن أن يكونوا على سبيل المثال لا الحصر صناديق تقاعد، وهي التي تخصص أموالها من أجل الحصول على فرص استثمارية منتجة، المشارك الثالث هي الحكومة لضمان نزاهة السوق وحماية المستثمرين والتأكد من وجود أسعار عادلة للأوراق المالية, والمشارك الرابع هو سلسلة الوسطاء ومطوري السوق والمصارف والمؤسسات، وهي في الأساس واجهة بين المستثمرين والشركات مثل المصارف الاستثمارية. (Investment Bankers).(Prachi,2019) .

أما دور الأسواق المالية للشركات فيتمثل في الآتي:

- تقليل مخاطر الاستثمار في نوع واحد من الأوراق، وذلك بتوفير السوق الثانوي (Secondary Market) الذي يمّكن الأفراد والمستثمرين من الحصول على أموالهم في أي وقت وذلك بسعر السوق.

- الأداء الجيد والفعّال للشركات يدفع بأسعار أسهمها إلى الارتفاع ويساعدها بذلك للحصول على التمويل اللازم عبر إصدارات جديدة تباع بالأسعار السائدة في السوق.(Ben Dahan,2013,87), تركز الأسواق المالية القائمة على النظام المالي وهيكل أسعار الفائدة (The structure of interest rates)، وتسعير الموجودات المالية (The Pricing of Financial Assets), تنقسم الموجودات إلى فئتين: موجودات الملموسة ذات الخصائص المادية إذِ ان الشكل الرئيس للموجودات الملموسة في بيان المركز المالي لمعظم الصناعات هو الموجودات الثابتة والمتداولة. يشار إلى هذه الموجودات بالممتلكات والآلات والمعدات بموجب معايير المحاسبة الدولية (IAS) رقم ١٦ ، ويتم استخدامها للإنتاج أو لتوفير السلع والخدمات ، أو تأجيرها للآخرين ، أو لأغراض إدارية. من المتوقع أن يتم استخدام الممتلكات والمنشآت (المخازن) والمعدات لأكثر من فترة محاسبية واحدة ، وأن تكون ذات رأس المال كثيف بطبيعتها, وفي الكثير من الحالات قد تصل إلى ٨٠% أو أكثر من إجمالي قيمة المعدات إلى موجودات الشركات الصناعية, والموجودات الملموسة هي الأرض والمباني والآلات (Gospel J & Celestine A,2017,2), وأما الموجودات غير الملموسة فتمثل المطالبة القانونية ببعض المنافع الاقتصادية المستقبلية, لا علاقة لقيمة الموجودات غير الملموسة بالشكل المادي أو غير المادي الذي يتم فيه تسجيل المطالبات, والموجودات المالية (Financial Assets)، التي تسمى غالبًا الأدوات المالية (Financial Instruments)، هي موجودات غير ملموسة، من المتوقع أن توفر مزايا مستقبلية في شكل مطالبة بالنقد في المستقبل, ومنها الأوراق المالية، وتشمل عمومًا الأسهم (Stocks) والسندات (Bonds), وتتضمن أي معاملة تتعلق بأداة مالية طرفين على الأقل: الطرف الأول الذي وافق على سداد مدفوعات نقدية مستقبلية، ويسمى المُصدّر الطرف الثاني المستثمر الذي يملك الأداة المالية، ومن ثمّ له الحق في استلام المدفوعات التي قام بها المُصدر توفر الموجودات المالية (الأسهم) الوظائف الاقتصادية الرئيسة الآتية.
- تسمح بتحويل الأموال من تلك الكيانات التي لديها أموال فائضة للاستثمار لمن يحتاجون إلى أموال للاستثمار في الموجودات الملموسة.
- تعيد توزيع المخاطر الحتمية المتعلقة بتوليد النقد بين وحدات العجز والفائض الاقتصادي. (Valdone,2010, 7).

٢- الدراسات السابقة ذات العلاقة :

إن أهم ما تتميز به البحوث العلمية هو الاطلاع على آراء الباحثين ودراساتهم السابقة حول الموضوع ذاته من قبل الآخرين ، وتعد مراجعة الادبيات السابقة من أهم المرتكزات الضرورية في أي مشروع بناء الأنموذج الفكري للبحوث العلمية, وذلك بهدف الكشف عن أهم مفاصل التحول فيها وتكوين اتجاهاتها ونتائجها في الرفض والتباين والقبول , وعبر هذه الدراسات يقوم الباحث باستعراض ومناقشة أوجه الاختلاف والتباين من الجهة والتشابه والتطابق من جهة أخرى مع الدراسات السابقة , وهذا يضيف للبحث العلمي أهمية وبالنتيجة يعتبر أحد الاسهامات العلمية التي تعزز ثروات الباحثين العلمية :

٢-١- الدراسة الاولى : Naqaz & Mayouf, 2019

يقدم التحليل المالي إطارا علميا وعملياً لتقييم الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة عبر ما يظهره من نسب ومؤشرات مالية نستطيع بها اتخاذ القرار الامثل لضمان استمرار الشركات ونموها, وتم تطبيق الدراسة في المؤسسة ذ.م.م بريماتك المسيلة الجزائر. وتم اعتماد بيانات هذه الشركة لثلاث سنوات (٢٠١٥- ٢٠١٧), استخدمت الدراسة هذه تحليل النسب المالية والتوازن المالي للشركة. أهم النتائج للدراسة : تحليل نسب نشاط المؤسسة دلت على أنَّ الشركة غير مستغلة لكل موجوداتها, وكذلك الوضعية الحرجة للشركة، وذلك لأنها في بداية نشاطها. الاستنتاجات كانت : التحليل المالي أداة علمية فعالة لاكتشاف نقاط القوة والضعف وأسبابهما، مما يسمح بتحسين مستويات الرقابة والقرارات المالية الملائمة والعمل على تصحيح الانحرافات. أهم المقترحات: رأس المال العامل سالب لمُدة الدراسة، أي أنَّ الشركة غير قادرة على تمويل استثماراتها (موجوداتها الثابتة) باستخدام الموارد الدائمة كما أنها لا تستطيع تمويل كل احتياجات عملياتها (بسبب بداية عملها) ولم تحقق هامش أمان، ومن ثمَّ لابد للشركة من إعادة النظر في السياسة التمويلية. احتياج رأس المال العامل أيضاً سالب، وهو يدل على وفرة الموارد التي تفيض عن الحاجة الحقيقية لها وهذا له تأثير سلبي فلابد من استغلال الامثل للموارد. سيولة مالية فائضة، وهذا قد لا يدل على صحة الأداء المالي للشركة وانما سوء استغلال للموارد. نسبة النشاط تدل عدم استغلال الامثل لجميع موجوداتها. استقلالية الشركة باتجاه دائنيها مما يسمح لها بالحصول على أموال اضافية.

٢-٢- الدراسة الثانية :Hariyati and Bambang Tjahjadi, 2018

العوامل الطارئة التي تؤثر على الأداء المالي لشركات التصنيع: حالة جاوة الشرقية ، إندونيسيا استخدم الباحث عينته من جمع البيانات لـ (١٣٥) من المديرين ثم تحليلها عبر نهج المربعات الصغرى الجزئية (الثابتة والمتنقلة).هل استراتيجية الابتكار تؤثر بشكل إيجابي في الأداء المالي ؟ هل يؤثر نظام معلومات المحاسبة الإدارية إيجابيا في الأداء المالي؟ هل يؤثر أداء عملية الأعمال الداخلية بشكل إيجابي في الأداء المالي؟ . تشير النتائج إلى أنَّ الأداء المالي لشركات التصنيع في مقاطعة جاوة الشرقية يتأثر بالعوامل الطارئة مثل استراتيجية الابتكار ونظام المعلومات المحاسبية الإدارية وأداء الأعمال الداخلية للشركات. إنَّ الأداء المالي الممتاز هو نتيجة لأداء الأعمال الداخلية الممتازة التي تضم إدارة التشغيل وإدارة العملاء وإدارة الابتكار وعمليات الإدارة التنظيمية. نظرا للمنافسة العالمية يجب على المديرين في مقاطعة جاوة الشرقية إيجاد طرائق أفضل لتحسين عملياتهم الداخلية. يجب أنَّ تشمل هذه العمليات أيضاً خطط التسويق وتقليل التكاليف حتى تبقى في اطار المنافسة. أهم المقترحات: تحتاج الشركات إلى أن تكون أكثر نشاطا في منتجاتها ومعالجة الابتكارات حتى تستطيع منافسة غيرها في الأسواق الاقليمية والعالمية. يحتاج المديرون إلى تطوير موجودات غير ملموسة مثل نظام معلومات المحاسبة الإدارية في عصر اقتصاد المعرفة.

٢-٣- الدراسة الثالثة :Ali Matar, and Bilal Mohammad, 2018

محددات الأداء المالي في الشركات الصناعية: شواهد من الأردن, هدف الدراسة الحصول على نظرة عامة على العوامل التي تؤثر في كفاءة الأداء المالي للتحديات المالية للتصنيع الأردني. عينة الدراسة تتكون من بيانات مالية لـ (٢٣) شركة صناعية للمُدة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٥. واستخدم الباحثان حزم البرمجيات E-Views وSPSS لتحليل الانحدار. كشفت نتائج الدراسة إنَّ متغيرات (السيولة والربحية والإيرادات) مرتبطة بشكل إيجابي مع العائد على الموجودات (ROA)، ومتغيرات (الرافعة المالية وحجم الشركة) مرتبطة سلبا بها. وأظهرت أيضاً نتائج الانحدار إنَّ جميع المتغيرات لها تأثير كبير في الأداء المالي. الاستنتاجات اظهرت الدراسة وجود اختلاف في أداء الشركات في البلدان النامية والبلدان المتقدمة، مما يشير إلى الدور الحكومي في البلدان المتقدمة من أجل ازدهار القطاعات الصناعية. اهم المقترحات: تشير الدراسة هذه إلى أنَّ اقتصادات الدول النامية مثل الاردن يجب على الحكومات أيضاً دعم صناعتها لتزدهر وزيادة قدرتها الإنتاجية، وتكون قادرة على المنافسة الاقليمية والعالمية.

٢-٤- الدراسة الرابعة : Anitha Audax , 2018

العوامل المؤثرة على الأداء المالي لشركات التصنيع المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية في كينيا, تهدف الدراسة إلى معرفة مدى تأثير حجم الشركة والرافعة المالية والسيولة في الأداء المالي لشركات التصنيع ؟ عينة الدراسة هي (١٠) شركات تصنيع مدرجة في بورصة كينيا. اعتمدت الدراسة بشكل رئيس على البيانات المدققة من بيان الدخل، والميزانية العمومية وبيانات التدفق النقدي للشركات والمُدة المستخدمة هي من ٢٠١١-٢٠١٦. تم تحليل البيانات باستخدام التحليلات الوصفية والترابط والانحدار. الاستنتاجات كانت ينبغي أنَّ تقلل الشركة من خطر عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل من جهة مع تجنب الاستثمارات المفرطة في موجوداتها المتداولة من ناحية أخرى. على حساب الربحية. أثبتت النتائج أنَّ الرافعة المالية لديها أكبر تأثير في الأداء المالي. كذلك أثبتت الدراسة أنَّ حجم الشركة كان أقل تأثيراً في الأداء المالي. تختتم الدراسة كذلك إنَّ السيولة لديها أكبر تأثيراً في الأداء المالي بين شركات التصنيع المدرجة في كينيا. اهم المقترحات: تقترح الدراسة أنَّ تقوم الشركات التصنيعية في كينيا بتعزيز ممارسات الرافعة المالية الخاصة بها لضمان أكثر ربحية، ومن ثمّ البقاء ضمن دائرة المنافسة السوقية. واستخدام الحد الأدنى من مستوى الديون أو استخدام مستوى الديون الامثل الذي لا يؤثر في أداء الشركة بسبب العلاقة العكسية بين الرافعة المالية والأداء المالي. يجب على شركات التصنيع أنَّ تستثمر المزيد من مواردها نحو زيادة قاعدة الموجودات الخاصة بها، والتي من شأنها أنَّ تعزز ربحيتها. والمحافظة على مستويات سيولة كافية لضمان تلبية أي حالات طارئة.

إن أغلب نتائج الدراسات السابقة أشارت إلى وجود تطابق بين المتغيرات وتأثيرها في الأداء المالي في شركات الصناعية وفي درجات متفاوتة في حجم التأثير, ومن الدراسات ما تم نفيه لما اشارت اليه بعض الدراسات الأخرى، وهذا التباين قد يعود إلى طبيعة وحجم اقتصاد تلك البلدان. ومن المحتمل وجود تباين في نتائج العينة نفسها، إذ اختلفت عند دول تم اجراء بحوث فيها مثل كينيا والاردن وحتى العراق، فمن الممكن في

المستقبل القريب إذا ما تم الاستعانة بالعينة وتوسيع المُدد فإنه قد تتباين النتائج مرة أخرى, وفي بحثنا هذا استطعنا ولأول مرة من قياس العوامل الاقتصادية الكلية والجزئية في الأداء المالي للشركات الصناعية, أما الدراسات السابقة اخذت قياس العوامل والمؤشرات الاقتصادية الجزئية (الداخلية) للشركات الصناعية وهي الاقرب إلى دراستنا هذه عبر طرائق قياس الأداء المالي وبعض المتغيرات التفسيرية.

القسم الثاني : الأداء المالـــي والهيكل الصناعي

١- الأداء المالي

١-١- مفهوم الأداء:

يُعد مفهوم الأداء (Performance) من المفاهيم المهمة التي تركز عليها الشركات بشكل كبير واساسي, إذ إن الأداء في الشركات يمثل انعكاساً لقابليات ومهارات تلك الشركات لأجل تحقيق اهدافها المرسومة والحفاظ على توازن ملائم بين الشركة وبيئتها على المديين القصير والطويل, لذلك لا بد من التخطيط الاستراتيجي(Theodore H,2005, 45-46). وعُرف الأداء بأنه: مجموعة الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية من إدارة نشاطها في مختلف جوانبه الإداري والإنتاجي والتقني والتسويقي والتخطيطي.. الخ، خلال مُدة زمنية محددة ومدى مهارتها في تحويل المدخلات أو الموارد إلى مخرجات بالنوعية والكمية والجودة المطلوبة وبيان مدى قدراتها في تطوير كفاءتها سنوياً إضافة إلى تحسين درجة نجاحها في التقدم على الصناعات المثيلة عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها وابتداع الأساليب الأكثر إنتاجا وتطوراً في مجال عملها, ولأن الشركات أُنشئت لتستمر وتنمو وتتفاعل مع بيئتها الداخلية والخارجية, لا يتحقق ذلك الا عبر ادارة كفوءة تُخطط وتُتابع أهدافها وسبل تحقيقها عبر حُسن الأداء. (Al-Karkhi, 2014, 25-31).

١-٢- تقييم الأداء

هو الوصف المنهجي لنقاط القوة والضعف في الشركة, ومن ثمّ، فإن تقييم الأداء مهم، وهو من مكونات إدارة الأداء، وهو مجرد جزء من كيان أكبر، لأن إدارة الأداء هي أكبر من مجرد قياس الأداء.(Herman,2013, 3), ويمكن وصف تقييم الأداء بأنه التمييز بين.(Bockova & Zizlavsky,2016, 158-159) :-

أ- الأداء المالي (Financial performance) وغالبًا ما يُقاس الأداء المالي باستخدام مقاييس المحاسبة التقليدية مثل الربحية، والأرباح قبل الفوائد والضرائب، والقيمة الاقتصادية المضافة أو نمو المبيعات.

ب- الأداء غير المالي (Non-financial performance) يمكن قياس الأداء غير المالي باستخدام المقاييس التشغيلية, مثل حصة السوق أو معدل الابتكار أو رضا الزبون

١-٣- الأداء المالي (Financial Performance)

عرّفه أشرف حسني بوصفه متغيرا، بأنه أداة توجيه نحو القرار الاستثماري الصائب المبني على الدقة باتجاه الشركات ذات الأداء المتميز عبر مؤشراتها المالية وبهذا تُحفز المستثمرين على شراء أسهمها، وبهذا يكون الأداء المالي آلية لكشف مواطن الخلل والثغرات وتداركها لتحقيق المزيد من أهداف الشركة المرسومة مسبقاً. (Awad Allah, 2015, 176)، أي أنه يُعد بمثابة مؤشر أو صحة العمليات في الشركة, ويعد الأداء المالي طويل الأجل ضروريًا لفهم مستقبل الشركة، في حين تعد البيانات المالية للأداء المالي قصيرة الأجل ضرورية لفهم ما إذا كانت السياسة المنفذة تعمل أم لا.(Hitesh,2020), وهناك مصادر عدة للمعلومات المالية يمكن أخذها للدراسة والتقييم ومن ثم اتخاذ القرار المناسب وتقسم إلى, (Viera & Kral,2016, 194) :-

أ- مصادر المعلومات المالية (البيانات المحاسبية والتقارير السنوية, البيانات المحاسبية الداخلية, تنبؤات المحللين الماليين والادارة العليا عن وضع الشركة, إخبار السوق, تقارير عن أسعار الصرف واسعار الفائدة, تقارير اعلامية اقتصادية) .

ب- مصادر المعلومات غير المالية القابلة للقياس الكمي (احصاءات الشركة عن الانتاج والتوظيف والمبيعات وغيرها, الأوامر والتوجيهات الداخلية للشركة, احصاءات اقتصادية رسمية).

ج- مصادر المعلومات غير القابلة للقياس الكمي (تقارير من مديري اقسام الشركة وكذلك المراجعين ,تعليقات المجلات المهنية,). اذن التحليل المالي هو عملية تحليل البيانات المالية للشركة لأغراض صنع القرار, يستعمله أصحاب المصلحة الخارجيون لفهم الصحة العامة للشركة وكذلك لتقييم الأداء المالي وقيمة الأعمال, تستخدمه المكونات الداخلية كأداة مراقبة لإدارة الشؤون المالية.(WILL,2020) , يتكون بيان الأداء المالي من أربعة مصادر بيانية:-

١) الميزانية العمومية (The Balance Sheet)

٢) حساب الدخل (The Income Statement)

٣) كشف التدفق النقدي (The Cash flow Statement) (Leslie Bloom,2018)

٤) التقرير السنوي (Annual Report): وهو مستند يصف عمليات الشركة وظروفها المالية، ويتضمن عادةً المستندات المذكورة آنفاً، فضلاً عن رؤى وسرد من الشخصيات الرئيسة داخل الشركة. (Tim,2020). تتضمن الوظيفة المالية في الشركات, تقييم الاتجاهات الاقتصادية، ووضع السياسة المالية، وإنشاء خطط طويلة المدى لأنشطة الأعمال, كما يتضمن تطبيق نظام من الضوابط الداخلية للتعامل مع النقد، والمبيعات، وصرف النفقات، وتقييم المخزون، والموافقة على النفقات الرأسمالية، فضلاً عن ذلك، تقدم إدارة الشؤون المالية تقارير عن أنظمة الرقابة الداخلية هذه عبر إعداد البيانات المالية الاربعة المذكورة آنفاً.(Mohammad,2016,167), الطرائق كثيرة لتقييم الأداء المالي للقطاع ومنها استخدام التحليل المالي أو تحليل النسب, إذْ يوضح العلاقة بين مؤشرات أداء على أخرى، معبرًا عنها رياضيًا ويحاول تلخيص

قاعدة بيانات ضخمة لوجهة نظر واحدة فيما يتعلق بالأداء المالي للشركة, والنسبة المالية (Financial Ratio): هي العلاقة بين رقمين من البيانات المالية, عن طريق قسمة إحداهما على الأخرى, وعلى الرغم من أن التقييم الكامل للأداء المالي للشركة يأخذ في الاعتبار العديد من الأنواع المختلفة من المقاييس، إلا أن قياس الأداء الأكثر شيوعًا المستخدم في مجال التمويل والاستدلال الإحصائي هو النسب المالية (Farah et.al,2016, 82), يتضمن تحليل النسب المالية نوعين من المقارنة:

أولاً: المقارنة الداخلية (Internal Comparisons) يمكن للمحلل موازنة النسبة الحالية بالنسب السابقة والمستقبلية المتوقعة للشركة نفسها, ويمكن موازنة النسبة الحالية (نسبة الموجودات المتداولة إلى المطلوبات المتداولة) للعام الحالي مع النسبة الحالية لنهاية العام السابق, فعندما يتم ترتيب النسب المالية على مدى سنوات، يمكن للمحلل دراسة تركيبة التغيير وتحديد ما إذا كان هناك تحسن أو تدهور في الحالة المالية للشركة وأدائها بمرور الوقت, يمكن أيضاً حساب النسب المالية للبيانات المتوقعة أو الشكلية وموازنتها بالنسب الحالية والماضية.

ثانياً: المقارنات الخارجية ومصادر نسب الصناعة (External Comparisons and Sources of Industry Ratios) تتضمن هذه الطريقة موازنة نسب شركة واحدة بنسب الشركات المماثلة أو مع متوسطات الصناعة في النقطة الزمنية نفسها, وتعطي هذه المقارنة نظرة ثاقبة للوضع المالي النسبي وأداء الشركة, كما أنه يساعدنا في تحديد أي انحرافات كبيرة عن أي متوسط صناعي قابل للتطبيق. (James C & John M,2008,136)،

٢- هيكل الصناعة

يمكن بيان مفهوم الهيكل الصناعي (Industrial Structure) بأنه عبارة عن مزيج وارتباط بين أنواع النشاطات الاقتصادية ارتباطا امامياً وخلفياً، والتي تشكل مدخلات وعمليات ومخرجات وتغذية عكسية مشتركة ومختلفة، او إنَّ تكون مدخلاتها هي مخرجات لصناعات أخرى, تقدم الأدبيات والممارسات العلمية عند تحليل الهيكل الصناعي الذي تحدد أجزاءه الهيكلية المعينة مثل: أنواع النشاط الاقتصادي (Types of Economic Activity) (TEA), إنتاج السلع الرأسمالية، إنتاج السلع الاستهلاكية، القطاعات بحسب المستوى التقني (التكنولوجي) والتعدين والصناعة التحويلية وما إلى ذلك.(Inna Gryshova,2020,9-10)

٢-١- السياسة الصناعية:

يمكن تعريف السياسة الصناعية (Industrial Policy) على أنها نوع من التدخل أو سياسة تستخدمها الحكومة تحاول عبرها تحسين بيئة الأعمال أو تغيير هيكل النشاط الاقتصادي اتجاه القطاعات أو التقنيات أو المهام التي من المتوقع إنَّ تقدم آفاقًا أفضل للقطاع الصناعي وبالنتيجة تحقيق معدلات أعلى. (Bosch,2014,11) , والسياسة الصناعية لا ينبغي أن تتدخل في جميع الصناعات ذات العوامل الخارجية، قد تكون السياسة الصناعية قائمة على الانتقاء الصحيح للصناعة, بناءً على الميزة النسبية لعوامل الإنتاج فعالة فضلاً عن هذا, إنَّ التدخل يجب أنَّ يمر عبر الدعم والحماية وآليات تفضيلية كالإعفاءات الضريبية

واسعار صرف تنافسية وسياسات حماية من المنافسات الخارجية.(Jinran & Lijuan,2019,13), وعلى الرغم من أنَّ العراق يتمتع بحقول نفط عملاقة، إلا أنَّ الاعتماد على عائدات النفط وحدها دون التنويع في القطاعات الصناعية الأخرى لن يكون كافياً لتحقيق قيمة مضافة من القطاع الصناعي أو الاسهام في النمو الاقتصادي (Economic Growth). فضلاً عن هذا، فإن عائدات النفط ليست كافية لإعادة بناء البلد بأكمله بشكل ملائم ولا يزال العراق متخلفًا إلى حد كبير، حتى مع إنتاج النفط عند أعلى مستوى له على الإطلاق, بقيت مستويات الفقر مرتفعة ولم تتحسن بقية المؤشرات الاخرى كالتضخم وسعر الصرف وعجز الموازنة, وصناعة النفط والغاز ليست كافية لخلق وظائف للسكان جميعاً، لذلك يجب على الحكومة العراقية إنَّ تؤدي دورًا أساسيًا لتعزيز السياسة الصناعية والتنويع في القطاعات الأخرى مثل الطاقة المتجددة (Renewable Energy) والتعليم والسياحة وإدارة موارد المياه والبنية التحتية والزراعة والتصنيع والتنويع في قطاعات أخرى، وهي وسائل فعالة لتجنب إضافة تحديات جديدة للبلاد تضعها في وضع اقتصادي أسوأ مما لو لم يكن لديها أي نفط.(Toma,2018,4-5).

٢-٢- مكونات القطاع الصناعي العراقي:

اولاً: الشركات الصناعية الحكومية:

وهي كل وحدة اقتصادية ممولة ذاتيا ومملوكة للدولة بالكامل وتتمتع بشخصيتها المعنوية واستقلالها المالي والاداري وكذلك تعمل وفق أُسس اقتصادية.(Iraqi Public Firms Law No. 22), وهي كذلك شركات تُدار من قبل الحكومة, والهدف الرئيس للقطاع العام هو تحقيق النتائج وتعزيز رفاهية المواطنين بدلاً من تحقيق الأرباح وغالبًا ما تقوم كيانات القطاع العام بما يأتي:

- دور تنسيقي وقيادي لجذب الدعم أو تعزيز التوافق بين جميع القطاعات والمجتمع.
- تمتلك سلطة تنظيم الكيانات العاملة في قطاعات معينة من الاقتصاد لحماية وتعزيز مصالح المواطنين والمقيمين والمستهلكين وأصحاب المصلحة الآخرين وتحقيق منافع مستدامة.
- ممارسة السلطات السيادية, قد يتطلب أحياناً اتباع السياسات الاجتماعية لإعطاء قضايا المساواة والعدالة وزنًا أكبر من الأداء المالي.(IFAC & CIPFA, 2014,6)

ثانياً: الشركات الصناعية المختلطة: وهي أحد محركات التنمية الاقتصادية في أي بلد، وتتكون هذه الشركات باتفاق شخص أو أكثر من القطاع الحكومي مع شخص او أكثر من غير القطاع المذكور، برأس مال مختلط لا تقل نسبة إسهام القطاع الحكومي فيه عن (٢٥%) ويجوز استثناء تكوين شركة مختلطة من شخصين او أكثر من القطاع المختلط ولا تكون مختلطة إلا إذا كان أحد أطرافها قطاعاً حكومياً بالنسبة المذكورة، وتكون الشركة المختلطة مساهمة او محدودة.(Iraqi Public Firms Law No. 21)، وهي شكل من أشكال تنظيم الشركات المساهمة، إذْ تعمل الدولة كشريك في رأس المال الخاص بصفتها مالكة لكتلة من الأسهم، تشارك الدولة في إدارة الشركة، وتعيين مديريها واستبدالهم، وفي تحديد اتجاه نشاطها

ونتائجه, الشركات المختلطة تهدف إلى: ١- الترويج لنوع من الشركات وتوجيه الاستثمارات الرأسمالية التي تسرع النمو الاقتصادي. ٢- تزيد من معدل التراكم في الدخل القومي. ٣- تساعد على التحكم في الأسعار .(Vivian & Jan,2011,13)

ثالثاً: الشركات الصناعية الخاصة: الشركة الخاصة، قد تكون الشركة الخاصة مساهمة أو محدودة أو تضامنية أو مشروعاً فردياً أو شركة بسيطة، وتُعد الشركة المختلطة التي ينخفض إسهام قطاع الدولة فيها إلى اقل من (٢٥%) شركة خاصة وتُعامل على هذا الاساس, وتتكون الشركة الخاصة باتفاق بين شخصين او أكثر من غير قطاع الدولة، إسهام قطاع الدولة في الشركة الخاصة المساهمة او المحدودة بنسبة تقل عن (٢٥%) من رأس المال.(Iraqi Public Firms Law No. 21) , أدى التدخل المكثف للدولة في الاقتصاد إلى الحد من تنمية القطاع الخاص في العراق, وخلال مُدة العقوبات في التسعينيات أصبحت الموارد أكثر تركيزًا في القطاع العام، إذ لم يكن هناك أهداف واضحة ومعايير مستهدفة تؤدي استثمار المنتج وخلق فرص العمل والتنويع، أدى ذلك إلى زيادة تهميش القطاع الخاص وأدى إلى تحول العديد من الأنشطة إلى القطاع غير الرسمي، ويمثل القطاع العام ما يقرب من ٤٠ % من جميع وظائف القطاع الرسمي تقريبًا، وتسهم الشركات الكبيرة والمتوسطة في نسبة ضئيلة من جميع الوظائف ومن المرجح إنَّ يعمل ما يقرب من ثلثي العمال في وظائف غير رسمية دون مزايا الضمان الاجتماعي (Social Security) والظهور الأخير للقطاع الخاص كان مشتتاً وضعيفاً وتابعاً لأجندات غير اقتصادية, كما إأَّ منح بعض عقود المشتريات العامة لشركات مرتبطة بترابطات امامية وخلفية غير اقتصادية مما أضر وزاحم القطاع الخاص الحقيقي.(Sahar & Mellany,2019,5) .

الجدول (١): الشركات الصناعية التحويلية العاملة لسنة ٢٠١٨م

١	حكومي	٨٢	٨٩٩٣٧	١١٣٦١٢٤٦٣١	٣٦٠٦٣٥٢٢٥٣	١٥١٨٦٨٥٨٨٣
٢	مختلط	٩	١٨٨٢	٢٢٧١٨٠٢٨	٣٢٠٤٣٧١٦٦	٢٥٤٦٧٣٠٩٢
٣	خاص	٢٦٤٨١	١٦٤٣٤٢	١٦٤٥٦٠٨٤١	٢٦١٧٤٨٣٧٤٠	١٩٧٤٣٩٢٠٥٥
المجموع		٢٦٥٧٢	٢٥٦١٦١	١٣٠٦٤٨٩٥٦١	٦٥٤٤٢٧٣١٥٩	٣٧٤٧٧٥١٠٣٠

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مصدر (Statistics of the Central Statistical Organization (2018

٢-٣- التحديات التي تواجهها الشركات الصناعية:

اولاً- الفساد المالي والإداري Financial and Administrative Corruption يعتبر من أكبر التحديات التي يواجهها العراق، كما لوحظ من قِبل من هم في أعلى المستويات الحكومية, وقد تحدث معظم رؤساء الوزراء العراقيين عن المشكلة، بمن فيهم رئيس الوزراء الحالي السيد الكاظمي, المشكلة الأساسية في دراسة الموضوع هي صعوبة تحديد المستوى الفعلي للفساد, قد يوضح الاعتماد على تقارير ومؤشرات

معينة بعض جوانب الفساد, وبسببه تضيع الكثير من الفرص الاستثمارية الحقيقية للقطاع الخاص وعزوف الاستثمارات الاجنبية. (Basim,2020,7)

ثانياً– سياسات الاقراض Lending Policy يتبع القطاع المصرفي العراقي, بقطاعيه العام والخاص، المعايير التقليدية في سياسة الإقراض وبدرجات متفاوتة من المخاطر، ويعمل القطاع المصرفي باستمرار على أساس منح القروض المضمونة، وبهذا يكون القطاع المصرفي في العراق بشكل عام متشددًا إلى حد كبير في منح القروض متجنبًا أي درجة من المخاطر، مما أدى إلى صعوبة الحصول على قروض بنكية لصغار المستثمرين ورجال الأعمال، ولهذا السبب فإن صغار المستثمرين هم الغالبية العظمى في القطاع الخاص غير قادرين على الاستفادة من القطاع المصرفي، لأنهم لا يستطيعون تقديم الضمانات المطلوبة وكذلك الرهون العقارية, أما بالنسبة للمصارف الحكومية المتخصصة، والتي من المفترض إنَّ تقوم بدور داعم للقطاع الخاص عند تحليل موجودات المصرف الصناعي على سبيل المثال لا الحصر، فإن ٧٠٪ من موجوداته تتكون من سندات نقدية وحكومية متنوعة، بينما جزء صغير جدًا فقط ذهب إلى قروض القطاع الخاص(Abdulsattar,2012,3).

النشاط الحكومي Government Activity لا يمكن فصل النشاط الحكومي عن القطاعات الرئيسة الأخرى للاقتصاد, تؤثر مشاكل الميزانية العراقية في حجم التوظيف والإعانات الحكومية وكذلك آفاق الاستثمار الحكومي والخاص, على الرغم من أن المسؤولين الحكوميين يؤكدون أنهم يحاولون بناء القطاع الخاص، إلا أنَّ الحكومة لا تزال تتدخل في كل مجال تقريبًا, وبالمثل، فإن النشاط الحكومي له تأثير كبير في الاستثمار الخاص, على الرغم من أنَّ العراق حاول جذب الاستثمار الأجنبي في قطاعه الخاص، إلا أنه يواجه العديد من المشاكل.(Anthony H,2010,52), ومع ذلك تبقى المشاكل الهيكلية هي جوهر تنمية القطاع الخاص ومنها ضعف الحكم وانتشار الفساد. يحتل العراق مرتبة أدنى عالمياً في مؤشرات الحكم العالمية للبنك الدولي في المُدة ١٩٩٦– ٢٠١٨، وتحديداً في مجالات فعالية الحكومة، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد، وهذا يثني المستثمرين المحليين والدوليين عن توسيع الأعمال التجارية ويقدم خدمات منخفضة الجودة للمستهلكين.(World Bank Group,2019,12).

تكاليف التصنيع Manufacturing Costs عندما يتم إنشاء المصانع الكبيرة او الصغيرة لأي صناعةً كانت، تواجهه عدة تحديات منها، ضعف الإمداد بالكهرباء والتكلفة العالية لممارسة الأعمال, وكذلك ضعف النظام الجمركي للاستيرادات ادى إلى إغلاق الشركات لأنها لم تستطع تنافس الواردات, إذْ يشكل الافتقار إلى القدرة التنافسية عائقاً كبيراً أمام الصناعة العراقية والاستثمار, وسوف تكون النتائج هي عوائد منخفضة على الاستثمار أو إغلاق الأعمال التجارية في العديد من الصناعات, ومن ثمَّ يجب إنَّ تسير استراتيجية الاستثمار في العراق جنبًا إلى جنب مع استراتيجيته الصناعية, يحتاج الأول إلى تهيئة الظروف لجذب الاستثمار، ويمكّن الأخير الدولة من سد الفجوة التنافسية مع جيرانها ومنافسيها ومن ثمَّ تمكين المستثمرين من كسب عوائد معقولة

لاستثماراتهم في نطاق أوسع من الأنشطة الاقتصادية، مما هو ممكن في الوقت الحاضر.(UNIDO,2011,6-8).

القسم الثالث

الجانب القياسي والنماذج المستخدمة:

مبررات اختيار الأنموذج

استعملنا في هذا البحث تقنيات البيانات الطولية (panel data) , من أجل اثبات فرضيات البحث وسبب ذلك الدراسات السابقة المرجعية والدراسات والبحوث الاقتصادية استخدمت هذه التقنية وبشكل يقارب (٩٠%) من حجم البحوث والدراسات الاقتصادية , والسبب الثاني هو قدرة هذه البيانات الطولية الحركية (الديناميكية) وتقنيتها في تجاوز مشكلة المقاطع العرضية وعددها الكبير، ويكون أحياناً أكبر من السنوات والمتغيرات التفسيرية أو التوضيحية (piper,2014,3), فضلاً عن نوعية ووضعية البيانات المستخلصة من تقارير المالية للشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

اختبار (Wald)

وهو اختبار(wald test) لمعنوية المتغيرات (المستقلة) وهو نسبةً إلى الاحصائي ابراهام والد, عندما تكون قيمة الاختبار غير معنوية فذلك دلالة على أنَّ المتغيرات المستقلة جميعها أو بعضها واجبة الحذف او الاستبدال والعكس صحيح، أي أنه ليس هناك ضرورة لإضافة متغيرات مستقلة أخرى.(Kyngas & Rissanen,2001,774).

توصيف الأنموذج

العلاقات التي تحكم المتغيرات المفسرة والتابعة في هذا البحث , تم استخدام أنموذجين (٢) للمتغيرات التابعة و(٥) متغيرات تفسيرية مستقلة، أي أن الاختبار لصحة الفرضيات اعتمدت على الأنموذجين نسبة نمو الارباح والقيمة السوقية, من (٢٤) شركة صناعية من العام (٢٠٠٤: ٢٠١٩), وكما في الجدول الآتي:

الجدول (٢): المتغيرات التابعة والمتغيرات التفسيرية

المتغيرات التابعة Y		المتغيرات المستقلة X			
الرمز	المتغير	الرمز	المتغير	الرمز	المتغير
Y_1	نسبة نمو الارباح	X_1	سعر الفائدة	X_6	ملموسية الموجودات
		X_2	معدل التضخم	X_7	تشكيلة التمويل
		X_3	الناتج المحلي الاجمالي	X_8	التمويل القصير الأجل إلى التمويل الكلي
Y_2	القيمة السوقية	X_4	سعر الصرف	X_9	التمويل الطويل الأجل إلى التمويل الكلي

X_5	رأس المال العامل	X_{10}	نمو الموجودات

الجدول من إعداد الباحثين

١- الأنموذج الأول (نسبة نمو الارباح)

الجدول (٣): نتائج تحليل أثر بعض المتغيرات الكلية والجزئية في نسبة نمو الارباح

المتغيرات التوضيحية	Coef	Z	P> lzl	Wald test
Y_1 L_1	-0.1011115	-1.45	0.148	15.54
X_2 معدل التضخم	-0.5833128	-2.92	0.003	
X_3 الناتج المحلي	-23.30984	-2.39	0.017	
X_4 سعر الصرف	0.0007903	0.05	0.958	
X_6 ملموسية الموجودات	1.536514	0.49	0.624	
X_7 تشكيلة التمويل	-1.858368	-1.30	0.195	
X_{10} نمو الموجودات	2.419316	1.79	0.073	
cons	211.2175	2.34	0.019	

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات النظام الاحصائي (STATA)

$$Y_1 = 211.2175 - 0.5833128\ X_2 - 23.30984\ X_3 + 0.0007903\ X_4 + 1.536514\ X_6 - 1.858368\ X_7 + 2.419316\ X_{10}$$

نسبة نمو الارباح، اثبتت نتائج الجدول (٣) وبقيمها السالبة والموجبة ذات الأثر الذي تحدثه المتغيرات المفسرة مع الأنموذج ، أياً يكن الأمر فإن التفسير الخاص بمعدلات التضخم لا يخرج عن ما ذكرته الادبيات الاقتصادية والمالية بأن الزيادة في التضخم يؤدي إلى تناقص في نسب نمو الارباح على الرغم من ارتفاعها وتآكل جزء كبير من قيمتها وبمقدار (2.92-)، كذلك الحال مع الناتج المحلي الاجمالي فإن كل نمو فيه يؤدي إلى تراجع في هذه النسبة التي من المفترض إنَّ تكون موجبة مما يعني مخالفتها للنظرية الاقتصادية والتي تؤكد إنَّ الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي تؤدي حتماً إلى زيادة الدخل وزيادة في الارباح في نهاية الأمر ,كذلك الحال مع نمو الموجودات الذي جاء موجباً في تأثيره وبقيمة (1.79) وباحتمالية (0.07) والذي يطابق لحد كبير التفسيرات المالية التي تراعي وتربط بين نمو الموجودات ونمو الارباح ، أما عن قيمة الأنموذج ككل فهي معنوية بدلالة قيمة (wald) التي جاءت (15.54) وباحتمالية (0.02).

٢- الأنموذج الثاني (القيمة السوقية)

الجدول (٤): نتائج تحليل أثر بعض المتغيرات الكلية والجزئية في القيمة السوقية

المتغيرات التوضيحية	Coef	Z	P> lzl	Wald test
Var_{20} L_1	0.3781906	5.22	0.000	442.93
X_2 معدل التضخم	0.0003082	0.05	0.962	
X_3 الناتج المحلي	-0.0993199	-0.33	0.744	
X_4 سعر الصرف	-0.0003323	-0.70	0.484	
X_6 ملموسية الموجودات	0.0102528	0.10	0.919	
X_7 تشكيلة التمويل	0.5256545	6.31	0.000	
X_{10} نمو الموجودات	-0.1362703	-3.10	0.002	
cons	0.254274	0.80	0.426	

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات النظام الاحصائي (STATA)

$$Y_2= 0.254274+0.0003082\ X_2 - 0.\ 0993199\ X_3 -0.\ 0003323\ X_4+0.\ 0102528\ X_6+0.\ 5256545\ X_7-0.\ 1362703\ X_{10}$$

القيمة السوقية، والتي تعني حصر المتغيرات بالأسواق المالية من قياس وتقييم وتسعير وعائد ومخاطرة وهي حاصل ضرب عدد الاسهم في السعر السوقي، حيث تشكيلة التمويل القصير الأجل والطويل الأجل جاءت قيمة Z كبيرة جداً ومعنوية ومهمة وطردية تعادل (6.31) وبمستوى احتمالية (0.000) مما يؤشر اهتمام المتابعين لأداء الشركات الصناعية في الأسواق المالية لجانب المطلوبات والوزن النسبي للرفع المالي قصير وطويل الأجل وعملية صنع تخاذ القرارات الخاصة بهيكل رأس المال والهيكل التمويلي ككل، وهو ما يدعم التراكم النظري الخاص بأن الأداء المالي ومؤشراته تتأثر بشكل رئيس بقراري التمويل والاستثمار بشكل مباشر وبدقة توقيت وبالكم والنوع والأجل فيهما، اما عن نسبة النمو في الموجودات التي جاءت بقيمة سالبة وبشكل معنوي ومهم وبقيمة (3.10-) ومعنوية تصل إلى (0.002) تؤشر أنَّه ليس كل القرارات التي تتخذ بشأن التوسع بالموجودات من توسع عمودي وافقي تُحدث أثرا مباشرا في الأسواق المالية كسعر السهم، وإنما تمر مُدة طويلة للانتقال من الأثر السلبي إلى الإيجابي بحكم الكلف الأولية (Initial Costs) التي تتكبدها الشركات، وتنعكس بشكل متأخر في الأسواق المالية، والتي من المحتمل أن تبقى سالبة بحكم متغيرات كثيرة منها عوائد المشاريع الجديدة ومخاطرتها وطرائق التقييم المعتمدة وتكلفة الفرصة البديلة لكل نوع من هذه المشاريع، وجاء الأنموذج معنويا بشكل كبير وبقيمة (442.93) وباحتمالية (0.000) مما توثر معنوية الأنموذج ككل على الرغم من أن المتغيرات المفسرة المؤثرة هي اثنين فقط من مجموع ستة متغيرات.

الاستنتاجات

توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات لعل كان من اهمها ما يأتي:

١- إنَّ نمو الموجودات كان من أهم المتغيرات التفسيرية تأثيراً في الأنموذجين، إذ جاء في الأنموذج الأول موجباً وفي الأنموذج الثاني سالباً وعلة ذلك أنَّ مثل هكذا شركات ذات طبيعة رأسمالية كثيفة في موجوداتها تحتاج إلى نمو دائمي للفرص الاستثمارية وتطوير موجوداتها مقابل اندثارات وادخال تقانات جديدة واستبدالها بالأحدث والأكثر تطوراً, وأما في بداية عملها تتكبد الشركات تكاليف قد تحتاج إلى وقت أكبر لمشاهدة نمو أسهمها في الأسواق المالية.

٢- التضخم أحد أهم المتغيرات الكلية والمؤثرة التي تؤدي إلى تآكل (تناقص) قيمة الأرباح المتحققة.

٣- متغير تشكيلة التمويل من تمويل قصير الأجل وطويل الأجل ظهر أثرهما المعنوي في أنموذج القيمة السوقية، وهذا يؤشر حجم واهمية عملية صنع واتخاذ القرار التمويلي في هذه الشركات.

المقترحات

بناءً على الاستنتاجات التي تم التوصل إليها كان هنالك العديد من المقترحات لعل من أهمها هو:

١- لا بد من الاهتمام الكبير من قبل الادارات المالية بهيكل التمويل الاستثماري لما له من تأثير كبير قد اظهرته نتائج الدراسة ، وتحديداً الموجودات الثابتة.

٢- شركات القطاع الصناعي ذات الكثافة الرأس مالية العالية لهذا يحتم عليها الاهتمام بعمليات صنع القرار التمويلي واتخاذه ومرد ذلك وزنه النسبي في الهيكل التمويلي، فضلاً عن معنويته التي أظهرتها نتيجة التحليل في أنموذج القيمة السوقية، وهو من الأهداف الرئيسة التي تبحث في تحقيقها تلك الشركات.

Refrence

AbdulSattar A. Musa, 2012, "Development Challenges for Iraqi Economy", This working paper submitted to: The Fourth Annual Research Symposium of the "Baghdad-Erbil-Erlangen-Project"(BEEP) In conjunction with the 19th German Middle East Studies Association Congress October 03-13, Erlangen.

Ali Matar & Bilal Eneizan,2018, "Determinants of Financial Performance in the Industrial Firms: Evidence from Jordan", Art. published by Asian Journal of Agricultural Extension, Economics & Sociology Vol. 22 ,No. 1.

Al-Karkhi, Majid Jaafar, 2014, "Evaluating the performance of economic units using financial ratios", first edition, Dar Al-Manaraj for Publishing and Distribution, Amman / Jordan.

Anitha Audax, 2018, "Factors affection financial performance of manufacturing firms listed in Nairobi securities exchange Kenya", A Research Project submitted to the Chandaria School of Business in Partial Fulfillment of the

Requirement for the Degree of Masters in Business Administration (MBA), United States International University-Africa, Kenya.

Anthony H. Cordesman,2010, "Economic Challenges in Post-Conflict Iraq", Report Prepared for The Center for Strategic and International Studies (CSIS).

Awadallah, Ashraf Hosni Saleh, 2015, "The impact of the return on assets and the degree of financial leverage on financial performance by applying the activity-based cost method in light of the global financial crisis." It is part of the requirements for obtaining a doctorate in philosophy in costs and management accounting, Sudan University of Science and Technology, College of Graduate Studies, Sudan

Basim Abd Al - Hade Hassan,2020, "Economic Policies in Iraq: Challenges and Opportunities", Publisher: Friedrich Ebert Institute, Jordan & Iraq Office, Friedrich Ebert Institute – Jordan Office

Ben-Dahan, Jalal, 2013, "The Role of Financial Markets in Activating Economic Development", which is part of the requirements for obtaining a master's degree in management sciences, specializing in finance, insurance and risk management for the 2012-2013 academic year, University of Larbi Ben M'hidi - Oum El Bouaghi, College Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences, Department of Management Sciences, Algeria

Bockova, N.& Zizlavsky, O.2016, "The Innovation and Financial Performance of a Company: A Study from Czech Manufacturing Industry", Transformations in Business & Economics, Vol. 15, No 3.

Coalition Provisional Authority Order No. 74 of 2004, "the Temporary Law for Securities Markets".

Evan Toma,2018, "Iraq Industrial Policy and Investment Promotion Strategy", published by IraqEnergyInstitute

Fadel, Taif Abbas Fadel, 2018, "The Role of the Financial Market in Revitalizing the Private Industrial Sector", as part of the requirements for obtaining a master's degree in economics, University of Baghdad, College of Administration and Economics for the academic year 2017-2018, Iraq

Farah Naz, Farrukh Ijaz & Faizan Naqvi, 2016, "Financial Performance of Firms: Evidence from Pakistan Cement Industry", Journal of Teaching and Education, Vol 5 No 1.

Gospel J & Celestine A,2017, "Tangible Assets and Corporate Performance: Evidence from the manufacturingindustry in Nigeria", Research Journal of Financial Sustainability Reporting, Vol.2, No1

Hamlen, Huefner & Largay,2016, "Advanced Accounting", Chap. 14 Partnership Accounting and Reporting 3rd Ed., Cambridge Business Publishers, United States.

Hariyati & Bambang Tjahjadi,2018, "Contingent Factors Affecting the Financial Performance of Manufacturing Companies: The Case of East Java, Indonesia", published by Asian Journal of Business and Accounting Vol. 11, No (1).

Herman Aguinis,2013," Business Horizons", Third Ed., PEARSON, Pt. I - Strategic and General Considerations ،Chap. 11 - Managing Team Performance.

Ibrahim Anis, Abdel Halim Montaser, Attia Al-Sawalhi and Muhammad Khalaf Allah Ahmed, 2004, "The Intermediate Lexicon", fourth edition, Al-Shorouk International Library.

Inna Gryshova ،Mykola Kyzym ،Viktoriia Khaustova ،Volodymyr Korneev & Hennadii Kramarev,2020, "Assessment of the Industrial Structure and its Influence on Sustainable Economic Development and Quality of Life of the Population of Different World Countries", This Art. is an open access Art. distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license ،Vol.12 ،No. 5.

James C. Van Horne & John M. Wachowicz, Jr, 2008, "Fundamentals of Financial Management", Pt. 3 Tools of Financial Analysis and Planning, Pt. 6 The Cost of Capital, Capital Structure, and Dividend Policy ,13th Ed., Pearson Education Limited ،England

Jinran Chen & Lijuan Xie,2019, "Industrial policy, structural transformation and economic growth: evidence from China", Art. Frontiers of Business Research in China Vol. 13, No. 18.

Kyngas & Rissanen,2001, "Support as a crucial predictor of good compliance of adolescents with a chronic disease", Journal of Clinical Nursing;10: 767-774.

Mohammad Mizanur Rahman,2016, "Financial Performance Analysis of Scheduled Commercial Banks in Bangladesh", Journal of Universal Accounting and Finance, Vol. 4, Issue 5, Bangladesh.

Nagaz and Mayouf, Farida Naqaz and Halima Mayouf, 2019, "Analysis of the financial performance of small and medium enterprises, a case study of Primatic - Al-Masila Foundation", which is part of the requirements for obtaining a master's degree in commercial economics and management sciences, specializing in financial management for the academic year 2018-2019. University of Mohamed Boudiaf _ M'Sila, Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences, Department of Management Sciences, Algeria.

Piper, Alan T, 2014, "The Benefits, Challenges and Insights of a Dynamic Panel assessment of Life Satisfaction", International Institute for Management and Economic Education Munketoft 3B, 24937 Flensburg, Germany.

Public Firms Law No. (22) of 1997 (amended).

Public Firms Law No. (21) of 1997 (amended).

Prachi Bhagat,2019, "Financial Markets-(Basic Concepts)", Art. by Provided Data DrivenInvestor.

Sahar S. Hussain & Mellany Pintado, 2019, "Bringing Back Business in Iraq", This paper was published on the MNU Digital Repository Saruna is an online.

Stephen J. Skripak,2018,"Fundamentals of Business", Chap. 1 Teamwork in Business, Chap. 6: Forms of Business Ownership, 3rd Ed., VTechWorks for publication

The Chartered Institute of Public Finance and Accountancy (CIPFA) & the International Federation of Accountants (IFAC),2014, "International Framework: Good Governance in the Public Sector", Published by: IFAC and CIPFA online, New York, USA.

Theodore H. Poister & Gregory Streib, 2005, "Elements of Strategic Planning and Management in Municipal Government: Status after Two Decades", Georgia State University, Public Administration Review. Vol. 65, No. 1.

UNIDO,2011, "Private Sector Development Programme for Iraq".

Valdone Darskuviene, 2010, "Financial Markets", Leonardo da Vinci programme project to for Further Education of Entrepreneurs and Specialists in Latvia, Lithuania and Bulgaria, Vytautas Magnus University Kaunas, Lithuania.

Viera Bartosova & Pavol Kra, 2016, "A Methodological Framework of Financial Analysis Results Objectification in the Slovak Republic", Conference Paper, Journal of ResearchGate is the professional network ،Conference: BE-ci International Conference on Business and Economics.

Vivian Castro & Jan G. Janssens, 2011, "Mixed Private-Public Ownership Companies (Empresa Mixta)", This document has been prepared for the purposes of the PPP in Infrastructure Resource Center for Contracts, Laws and Regulations (PPPIRC).

World Bank Group,2019, "Iraq Economic Monitor", Turning the Corner - Sustaining Growth and Creating Opportunities for Iraq's Youth, Middle East and North Africa Region World Bank Group Macroeconomics, Trade & Investment.

Xavier Vanden Bosch, 2014, "Industrial Policy in the EU: A Guide to an Elusive Concept", he Egmont Papers are published by Academia Press for Egmont The Royal Institute for International Relations, Brussels, Belgium.

ثانياً: – المصادر الالكترونية (Enternet):

Hitesh Bhasin,2020, "Financial Performance Definition, Analysis & Measures Explained", https://www.marketing91.com/financial-performance/

Katelyn Peters,2021, "Universal Basic Income (UBI)", https://www.investopedia.com/terms/b/basic-income.asp

Michael Wolfe,2019, "Importance of the Manufacturing Industry", https://bizfluent.com/about-6640730-importance-manufacturing-industry.html

Tim Stobierski,2020, "13 Financial Performance Measures Managers Should Monitor", https://online.hbs.edu/blog/post/financial-performance-measures

Will Kenton ,2020, "Industry", https://www.investopedia.com/terms/i/industry.asp